

التموقع الثقافي في ظل العولمة

الأستاذ : بن عبد الفتاح

دحمان *

أستاذ مساعد مكلف بالدروس

يعرف الفكر الإنساني الكثير من المصطلحات والمفاهيم يشترك فيها الاقتصادي، السياسي الاجتماعي ، وكذا المهتم بالجانب الثقافي مع ملاحظة الاختلاف في وجهات النظر وطريقة المعالجة من بينها:النظام الدولي الجديد، الهوية العالمية، نهاية الدولة القومية، العولمة، صدام الحضارات ،الغزو الثقافي ... الخ .

إن هذه المفاهيم المشار إليها أعلاه، تطرح فيضاً لانهائياً من التساؤلات، ومن بين هذه التساؤلات التي نراها جديرة بالمعالجة تتمثل في البحث في ثنايا العلاقة التالية:

الثقافة → ← العولمة .

ذلك أننا نجد الباحثين الأمريكيين المهتمين بالقضايا المستقبلية قد خاضوا في هذا المجال المتصل بعلاقة العولمة بالبعد الحضاري والثقافي، إذ نجد أكثر الأطروحات إشارة للجدل كانت أطروحتا "نهاية التاريخ" لصاحبها "فرانسيس فوكوياما" و "صدام الحضارات" لصاحبها "صمويل هنتجتون" بحيث نجد صاحب نهاية التاريخ يبشر بنهاية الأيديولوجية، وذلك بانتصار الليبرالية إلى الأبد، ويرى أن دولا متقدمة قد وصلت إلى نهاية التاريخ وبقيت دول أخرى في مستنقع، ويرى ان الليبرالية تواجه تحد بين يتمثلان في الصحة الدينية و العواطف القومية، منتهياً إلى أن العالم سوف ينقسم إلى كتلتين، كتلة تنشغل بالاقتصاد أكثر من السياسة، وكتلة غارقة في مستنقع التاريخ وسوف تبقى ساحة للنزاعات في المستقبل (1) .

أما صاحب أطروحة "صدام الحضارات " فيرى أن الصراع الإيديولوجي قد انتهى، وقد جاءت أطروحته بعد فترة قليلة من أطروحة : " فوكوياما " ، وما أتى به

* قسم العلوم التجارية ، جامعة أدرار – الجزائر .-

هنتجتون " هو عدم قبوله لفكرة نهاية التاريخ الفوكويامية، وقد أبدى "هنتجتون" في أطروحته خوفاً على مستقبل الغرب، ومدى قدرته على الهيمنة على العالم، إذ لا يعتقد بقدرة اختراق الثقافة الغربية لثقافات شعوب العالم، بل يرى أن لها تأثيراً سطحياً في كثير من مناطق العالم، ويرى أن الصراع الأكبر سوف يكون ما بين الحضارات، معتبراً أن نهاية الحرب الباردة هي نهاية لصراع الأيديولوجيات، ولم يكن ذلك صراعاً حضارياً حقيقياً لانتماء الإيديولوجيتين إلى حضارة واحدة (2) .

ونجد "مالك بن نبي" قد تعرض قبل هؤلاء إلى هذه المشكلة باعتبارها واقعاً مريراً يعيشه مجتمعه، معنوياً ذلك بعدة تسميات " مشكلة الثقافة "، "الصراع الفكري في البلاد المستعمرة"، "شروط النهضة" ... معتبراً أن الثقافة تمثل التعبير الحي عن علاقة الفرد بهذا العالم؛ أي بالمجال الروحي الذي ينمي فيه وجوده النفسي؛ ليصل إلى أن الفرد إذا ما فقد صلته بالمجال الحيوي قررنا أنه مات موتاً مادياً، وكذلك الأمر إذا فقد صلته بالمجال الثقافي فإنه يموت موتاً ثقافياً (3)، مبيناً " أن أي تفكير في مشكلة الحضارة هو في جوهره تفكير في مشكلة الثقافة"، وبذلك تكون الحضارة في جوهرها تعبر عن مجموعة القيم الثقافية المحققة، وحينئذ يتبين أن مصير الإنسان مرهونٌ بثقافته (4).

لكن ما نحسبه صحيحاً هو أن الحديث عن الثقافة يجرنا للحديث عن

التراث باعتباره الوعاء والمجال التعريفي للثقافة. ففي ظل هذا التداخل بين الحضارة،

الثقافة والتراث من الناحية الوظيفية التأسيسية وكذا التعريفية على اعتبار أن هذه

الثلاثية تشكل سلباً من حيث التصور، نراه كالاتي :

ثقافة ↔ تراث ↔ حضارة .

إن ما دفعنا للحديث عن الثقافة و ليس التراث ينبع من رؤيتنا أن الثقافة هي
توظيف للتراث في شق منه، وأن الصراع العالمي هو صراع الثقافات المدفوع بتراث رصين
وقوي ؛ هذا الصراع والتدافع الثقافي هو الذي نراه يخلق الحضارة ، وعلى إثر هذا تبادر
إلينا طرح التساؤلات الآتية :

- إلى أي مدى يمكننا تحديد مجال التراث ؟
- كيف يمكن أن نجعل من التراث متغيراً لثقافة فعالة ؟
- ما آثار العولمة على الثقافة ؟
- كيف نفعل التراث ؟
- ما مؤشر التعرف على التابعية والاستقلالية الثقافية في ظل التدافع
العالمي؟
- إلى أي مدى يمكن الحديث عن الصراع الدائر في العالم المتخلف المفضي
إلى هدر الطاقات والجهود البشرية نتيجة الاختلاف في الروى، واستغلالها
من قبل الثقافات الأخرى ؟
- سوف نحاول أن نعالج هذه الإشكاليات، عبر العناصر التالية :

أولاً : مدخل مفاهيمي.

- أ - الحضارة
- ب - الثقافة
- ج - التراث
- د - العولمة

ثانياً : وظيفة التراث .

ثالثاً : موقع العقل في التحول الفكري للإنسان .

رابعاً : الصراع المستغل .

خامساً : منابع التأثير والتأثر من خلال المعادلة العالمية .

خاتمة

أولاً : مدخل مفاهيمي :

قبل أن نخوض في الجانب التحليلي لهذا الموضوع ارتأينا تبين بعض المفاهيم التي نود استعمالها في هذا الموضوع :

أ - الحضارة :

اختلفت التعاريف وتعددت الأطروحات التي تناولت موضوع الحضارة بالتحليل والنقاش مما يجعل من مسألة حصر الحضارة في تعريف أو مفهوم محدد أمراً صعباً ؛ إلا أن ضرورة البحث اقتضت الوقوف على الطرح التالي:

الحضارة هي إنتاج الإنسان المدني الاجتماعي بخصائصه الفكرية والوجدانية والسلوكية تحقيقاً لأهداف أمته، وما ارتضته لنفسها من قيم ومثل (5) .

وللحضارة جانبان :

الأول مادي : وهو الجانب الذي يقتصر على ظواهر الرقي؛ المادي الذي يشمل جميع جوانب الحياة المادية في المجتمع ، ذلك الذي أطلق عليه اسم المدنية - ظواهر الرقي المادي الخالي من القيم الروحية والمثل العليا .

الثاني معنوي: وهو الجانب الذي يتصل بالقيم الروحية والقواعد الأخلاقية والإنتاج الفكري والنظري والإبداع الأدبي والفني؛ ذلك الذي أطلق عليه اسم الثقافة (6) .

وقد عبر "مالك بن نبي" عن الحضارة في كتابه "شروط النهضة" بالمعادلة التالية:

الحضارة = إنسان + تراب + وقت .

وخلاصة القول ؛ فالحضارة هي النتاج القيمي، الفكري والمادي الذي يحققه الإنسان؛ بناءً على فعلٍ وعملٍ مؤسّسٍ على ثقافة معينة؛ إذ نرى أن الحضارة هي وليدة الفعل الثقافي.

ب - الثقافة :

إن الثقافة في الغرب تعرف على أنها تراث " الإنسانية "، بمعنى أن مشكلتها ذات علاقة وظيفية بالإنسان؛ فالثقافة في رأيهم هي : فلسفة الإنسان. وفي البلاد الاشتراكية، حيث يطبع تفكير ماركس كل القيم، عرف "يادانوف" الثقافة في تقريره الذي قدمه لمؤتمر الحزب الشيوعي في موسكو على أنها ذات علاقة وظيفية بالجماعة،

فالثقافة عنده هي فلسفة المجتمع. وعليه فالثقافة هي نظرية في السلوك أكثر من أن تكون نظرية في المعرفة، وبهذا يمكن إبراز الفرق بين الثقافة والعلم .

وعليه تُعرف الثقافة بصورة عملية على أنها: "مجموعة من الصفات الخُلقية والقيم الاجتماعية التي تؤثر في الفرد منذ ولادته ، وتصبح لاشعورياً العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه ". فالثقافة؛ تمثل المحيط الذي يعكس حضارة معينة، والذي يتحرك في نطاقه الإنسان المتحضر، وهكذا نرى أن هذا التعريف يضم بين دفتيه فلسفة الإنسان وفلسفة الجماعة؛ أي مقومات الإنسان ومقومات المجتمع، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة انسجام هذه المقومات جميعاً في كيان واحد محدثة عملية التركيب التي تجريها الشرارة الروحية، عندما ينقشع فجر إحدى الحضارات (7).

فالثقافة تمثل دستوراً تتطلبه الحياة العامة، فهي الجسر الذي يؤدي إلى الرقي والتمدن أو الانحطاط والتدهور، فوظيفة الثقافة تشبه بالنسبة للإنسان وظيفة الدم المكون من الكريات الحمراء والبيضاء السابحتين في سائل واحد من البلازما يغذي الجسد. فالثقافة ليست فلكلوراً فقط يتألق بما يناسب منطق العصر وذوقه، ومتطلبات السائح الذي تستهويه المشاهد الغريبة عن مجتمعه ووسطه، فالثقافة هي أسلوب حياة؛ أسلوب مشترك لمجتمع بأكمله وبمختلف فئاته وقدراته المعرفية، وجواب "هوريو " العفوي قد يكون كافياً حينما قال: "الثقافة إنها ذلك الذي نحتفظ به حينما ننسى ما تعلمناه" (8) ذلك أن المجتمع الإنساني لا يستطيع الانفصال عن سابقه، كما يقول بسكال: "كل نسل لا بد أن يستفيد أولاً من الفكر الذي تركه من سبقوه، ثم يزيده إن كان عنده استعداد لذلك، فلا تستطيع أمة ما أن تحيد عن هذا القانون" (9) والمتمثل في الاستفادة من التراث. ج- التراث :

قد يذهب البعض إلى الزعم بحق أو بغير حق مثلاً؛ إلى أن التراث يعد

وجهاً حقيقياً للعقيدة والدين، وأن إخراج التراث من حظيرة الدين يُعَرِّيه من كل قيمة

حقيقية له، ويبيّن أن هذه العلاقة التراثية الدينية تضيف على التراث ثوباً من القداسة .

وعليه فلا بد من أن يوضع التراث في موضعه الطبيعي؛ إذ أن القيام بهذا الفعل سوف يزيل الكثير من المغالطات والأوهام المتراكمة، بل يمكن للعقل والفكر أن يتحررا من هواجس وأغاليط لا حصر لها.

فمفهوم التراث يبدأ في رأي البعض من أكثر المفاهيم تجريداً وإثارةً للبس والإبهام، نتيجة عدم استخدام التراث استخداماً واحداً، وإنما يُستخدم على أنحاء متعددة ومتفاوتة في الدقة والوضوح؛ فهو تارة يُشار إليه بالماضي وتارةً بالعقيدة الدينية نفسها ، وتارةً التاريخ بكل أبعاده ووجوهه . فتعريف التراث يلقي إشكالاً، ذلك أن اللجوء إلى التعريف بالرسم بدل التعريف بالماهية كما يقول المناطقة؛ يجعل الأمر يتطلب إجراء عملية إحصاء شاملة لمادة التراث وعناصره ؛ أي حصر كل ما ينضوي تحت مفهوم التراث، بيد أن عملية كهذه لا بد أن يسبقها اتفاق ثابت حول قضية أساسية تتصل بطبيعة المؤرث أوصانع التراث بحيث يمثل هذا الاتفاق مواضعة مبدئية، هذه المواضعة تتمثل في ضرورة التأكيد على أن التراث هو في كل الأحوال " عمل أو إنجاز إنساني خالص" أي لانستطيع التكلم على التراث إلا حين نكون بصدد إبداعات إنسانية، فالعلم والتقنية والقيم الخلقية والجمالية هي الوجه الإنساني للتراث وهي العناصر الرئيسية التي يُورثها الإنسان للإنسان في المكان والزمان .فالتراث إذن هو بطبيعته عمل إنساني خالص، وهكذا يتبين الفصل بين التراث والمقدس ⁽¹⁰⁾.

ومن هنا يرى البعض ضرورة التفريق بين التراث والموروث، إذ لا شك أن

في التراث إيجابيات وسلبيات، ولكن ما قانون التعرف عليها؟ (11)

وهكذا تبدو المعالجة الرياضية متسلسلة؛ فقانون التعرف على مصداقية التراث يتم بالعودة إلى مجموعة تعريفه المتمثلة في الموروث وهكذا يتم الصعود؛ فالثقافة مجال تعريفها التراث، وهكذا بصمود الثقافة يتحضر المجتمع ويصنع لنفسه حضارة يصارع بها الحضارات الأخرى ويثبت وجوده. ونجد ما قاله " نهرو " يبقى ماثلاً ومأخوذاً بعين الاعتبار لمن يريد إثبات وجوده في هذا العالم إذ يقول : " إن علينا أن نتطلع إلى المستقبل، وأن نعمل له جاهدين، وأن نحفظ في نفس الوقت بتراثنا الماضي ماثلاً أمامنا لكي نستمد منه القوة و العزيمة، وخير مستقبل هو ما كان قائماً على الحاضر والماضي على السواء، أما أن نتنكر للماضي أوننتزع أنفسنا منه؛ فمعناه اقتلاع أنفسنا من تربتنا فنخرج منها وقد يبس عودنا وجف ما فيه من عصارة الحياة الحقة ". فالمرء لا يكون ابن عصره من فراغ، وإنما في إطار من التواصل ، لكي نكون معاصرين في أصالة ، متقدمين بصفة محكمة ومدروسة .

د - العولمة :

يستخدم الأنجلوسكسونيين مصطلح " Globalisation " نسبة إلى كلمة "Globe " (الكرة الأرضية) في حين يميل الفرنكفونيون إلى استخدام مصطلح " Mondialisation " نسبة إلى كلمة " Monde " (العالم)، في حين يرى بعض اقتصاديي العرب أن مصطلح العولمة يعد نشازاً، ويفضلون استخدام مصطلحات أخرى مثل الكونية والكوكبية، وقد راج هذا المصطلح مع بداية التسعينات في أدبيات وأطروحات الاقتصاديين، السياسيين، الاجتماعيين والمثقفين ... وغيرهم إذ أصبح من أكثر المصطلحات المتداولة، والأكثر إثارة للجدل؛ ومع ذلك يظل المصطلح لحدثاته الاستعمالية،

مصطلحاً مستعصياً على كل توافق في الرأي أو اتفاق حول التعريف الذي يحدد بشكل جامع ومانع عناصر ومكونات هذا المصطلح .

فالعولمة لا تمثل مذهباً أو عقيدة جديدة، لكن مقوماتها و مضامينها تحمل في طياتها أبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، كما تنطوى على نظرة مرنة للسيادة والحدود الوطنية وتقليص دور الحكومات ، وهي في الوقت ذاته لا تقيم للسياسة والمفاهيم الوطنية وزناً ، وإنما رائدها الأول والأخير كفالة هيمنة الاقتصاد والتجارة والمال على مصير العالم وموئدى ذلك أن تتنحى الدولة (الحكومة) عن دورها الاقتصادي لصالح القطاع الخاص، وأن تفسح المجال لقوانين السوق لكي تدير الشأن الاجتماعي. (12)

وعليه نقول؛ العولمة: هي تلك العملية التي ينجزعنها رفع وإزالة جميع الحواجز والقيود الحدودية لانتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة والثروة الفكرية، إضافة إلى التدخل في الجانب الاجتماعي بشيء من التقنين العالمي (الإعلان العالمي لحقوق الانسان)، وكذا السعي لتقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية (ضغط الإنفاق الحكومي) وتحجيم فكرة سيادة الدولة. (13).

ونجد أن العولمة تتدعم بمؤسسات عالمية من بينها :

- الصندوق النقدي الدولي الذي يهتم برسم سياسات التكيف ،
- البنك الدولي للإنشاء و التعمير الذي يهتم بالسياسات الهيكلية ،
- الشركات المتعددة الجنسيات ،
- المنظمة العالمية للتجارة؛ والتي حلت محل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) بداية من 1994؛ والتي تهتم بالسياسات التجارية، وقد أنيط لهذه المنظمة إدارة ما يزيد عن 28 اتفاقية متعددة الاطراف، تشكل في مجموعها اتفاقيات المنظمة للتجارة في السلع (GATT)، التجارة في الخدمات GATS والتجارة والاستثمار في الملكية الفكرية TRIPS.

وعليه فالعولمة تفترض وتقتضي وجود شركاء فاعلين في هذا النظام الجديد، وليس مجرد مراقبين أو معلقين ومتابعين للتطورات دون الإسهام في صياغتها.

كما يرى البعض أن إحياء فكرة العولمة جاءت إثر المبادرة التي تقدم بها بعض المنظرين في الولايات المتحدة الأمريكية، من أنصار مدرسة شيكاغو عام 1965 ، حيث تم طرح ثلاثة محاور؛ جعلوا منها برنامج عمل يكفل للولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة على العالم .

المحور الأول :

يعتمد على استعمال السوق العالمية كأداة للإخلال بالتوازن وخاصة الاجتماعي منه في الدول القومية في نظمها وبرامجها الخاصة بالحماية الاجتماعية؛ بمعنى شل قدرة الدولة (الراعية) ، وترك الساحة لهيمنة الشركات متعددة الجنسيات .

المحور الثاني :

يركز على الاهتمام بالإعلام ووسائل الاتصال الحديثة وتوظيفها لإحداث التغيرات المطلوبة على الصعيدين الوطني والدولي، وخلق طبقة جديدة من المثقفين والتكنولوجيا .

المحور الثالث:

يشدد على اعتبار السوق مجالاً فعلياً للمنافسة، بحيث تكون هذه السوق ساحة للكسب الفردي الأناني، وأن يقوم بدور المصفاة لاستبعاد الضعفاء، عملاً بالمبدأ القائل: البقاء للأصلح والأقوى⁽¹⁴⁾.

إن قيامنا بهذه المحاولة التبسيطية للمصطلحات محل البحث والوقوف بصفة استنتاجية على العلاقات التي تربط المتغيرات بعضها ببعض، يدفعنا للتساؤل التالي: ما وظيفة مجال تعريف الثقافة؟

ثانياً : وظيفة التراث :

يقول "سيمون وايل " في مقاله " الحاجة إلى الجذور " إن لتراث الماضي في عنق الحاضر مسؤولية قدسية ، فإذا انهدم الماضي فإن عودته ضرب من المحال، وإن أعظم الجرائم قسوة أن يهدم الناس ما ورثوه من أسلافهم من تراث، فما علينا إلا أن نجعل همنا الأكبر الاحتفاظ بالذي تبقى لنا من تراث الماضي؛ هذه الجذور ليست نزعة عاطفية،

معناها الرجعية و الجمود، وإنما هي غريزة روحية تكمن في نفوسنا جميعاً وقد أشار الى أهمية التراث فلاسفة ومصلحون وقادة كثيرون وهم يرون أن لا تعارض مطلقاً بين الاتجاه إلى المستقبل والمحافظة على التراث بل إن التركيز على التراث كقاعدة إنما يجعل النظرة إلى المستقبل أكثر وضوحاً. (15)

وعليه فإنه من الخطأ الربط بين التراث والتخلف، إذ أن من لا ماضي له لا حاضر له ولا مستقبل، ومن قطع روابطه مع تاريخه وتراثه فهو كالريشة في مهب الريح لا يعرف أين يتجه، ويصبح مقصوص الجناح، أسير الغزو والإذابة في هذا الصراع العالمي الذي يقصي كل من له ذاتية خاصة يحافظ عليها ويذود عنها، وعليه فالتناقض الحقيقي هو بين الانقطاع وحب التقدم؛ إذ لا يمكن لأي نهضة حقيقية أن تتحقق من غير أن يكون لها إطار يحفظ لها أصالتها وقيمتها وكيانها، ويعطيها الضوء للحركة إلى الأمام. ورغم ذلك فإن: " فهمي جدعان " يرى أن من يظن أن التراث سيقدم له مفتاح جميع الأبواب المغلقة فهو بكل تأكيد إنسان حالم، وعليه يحصر وظيفة التراث في الآتي : (16)

الأولى : نفسية : فالتراث هو تراث الأمة (الدفاع النفسي)،

الثانية : جمالية : أي ليس جديداً القول أن حقولاً واسعة من التراث الأدبي الفني، الثقافي والعلمي تتضمن عناصر جمالية قوية لم تفقد مع مرور الزمن طلاوتها وسحرها وروعته.

الثالثة : عملية : أي عناصر يمكن استخدامها في الوقت الحاضر .

وعليه فصناعة التراث لا تتوقف؛ فنحن على الدوام وفي كل العصور نصنع عناصر تراثية جديدة، ونورثها لمن يأتي بعدنا، وموقعنا الطبيعي هو أننا في الوقت الذي نتلقى تراثاً ، فإننا نصنع تراثاً آخر جديداً، إذ يصح القول أن مهمتنا لا تنحصر فقط في تلقي التراث وتمثله، وإنما أيضاً وربما بقدر أكبر في إبداع التراث .

ما نريد قوله؛ هو أن التدافع الثقافي اليوم قائم في ميدان أشبه بالملعب الكروي فريق يلعب في الدفاع ومركز عليه وآخر يُشغَل كل طاقاته في هجومه لاختراق دفاع وآخر لم يجد بعد مكانا له في إطار حكم يطلق عليه اسم السوق. وعليه فالتراث المبتغى هو الذي إن بقي صاحبه في الدفاع أمكنه تجنب اختراق الهجوم المعاكس، وإن

حضرنفسه زاده وأرد التوغل في ميدان الآخر، كان له حصناً منيعاً، إذ أنه لا يُتصور هجوم قوي دون دفاع رصين وقوي كما هو في منطق خبراء الرياضة .

إن موضوع التراث قد أسال الكثير من الحبر، فنجد مثلاً بالقاهرة تعقد ندوة عنوانها "التراث وتحديات العصر في الوطن العربي" ودار النقاش حول إشكالية: هل هناك أزمة حقيقية بين الأصالة والمعاصرة تدفعنا إلى الاختيار اليوم في وطننا العربي بين توجّهين للنهضة المنشودة: توجه يدعو إلى احتضان النموذج الغربي في السياسة والاجتماع والثقافة بوصفه النموذج الأمثل الذي يقود إلى النهضة، وتوجه يدعو إلى إحياء التراث بوصفه قادراً على أن يقدم نموذجاً بديلاً وأصيلاً يغطي ميادين الحياة المعاصرة ويستجيب لمتطلباتها ؟ أم أن أزمة النهضة قائمة في ذواتنا وفي واقع العمل التنموي العربي ؟، وهذا الإشكال الأخير قد تم طرحه في ندوة الكويت التي عقدت في أبريل 1974، ويبقى الاختلاف في الزمن ليس إلا! ؟.

ما نقوله هو أنه في ظل التدافع المقضي لطرف ما للإبقاء على آخر سوف يجعل المجتمع كما يرى " برهان غليون " في ما يسمى بالسكولستيكية - النقاش خارج الواقع - وعليه فالإنسان مرتبط بواقعه، وبالتالي فالتحول سوف يكون نابعاً من هذا الواقع؛ ففي ظل استخدام العقل والفكر من الطرف المتقدم المتخطي فوق رؤوس المتخلفين المبعدين للعقل والفكر المقدسين لما هو دون الخبر، يستمر التخلف ويتعقد متغيراته ، وعليه فبدون إعطاء الفرصة ونزع الأغلال عن العقل المفكر، يبقى الحوار غير مجدٍ، بل يصبح هؤلاء جماعة من الصم يتحدث بعضهم إلى بعض دون أن يستمع أحد إلى أحد ، وهذا لا يعني غمطاً للتراث، بقدر ما يجب البحث فيه عن العملي و الممكن التطبيق، المسابير لشؤون وشجون العصر، المراعي لمجال التعريف، وفي هذا الشأن يقول "محمد عابد الجابري " إن جميع النهضات التي نعرف تفاصيل عديدة عنها قد عبرت ايدولوجيا عن بداية انطلاقها بالدعوة إلى الانتظام في تراث، وبالضبط العودة إلى "الأصول" ليس بوصفها أساس نهضة مضت يجب بعثها كما كانت، بل من أجل الارتكاز عليها في نقد الحاضر ، ونقد الماضي القريب والقفز إلى المستقبل. ذلك أننا نعتقد أن إبعاد العقل وسجنه قد يعتد به كسياسة هروب إلى الأمام، لكن أن يتم إلقاء المسؤولية على مفاهيم عامة كالعقل والوعي ... الخ حتى تعفي الأمة نفسها من مهمة التأمل

والدرس والتمحيص فهذا ما لا يقبله منطق صحيح ، وهذا ما يحدث بالنسبة للأمة أو الجماعة التي تصاب بصدمة كبيرة تفقدها ثقتها بنفسها، فتصبح على استعداد لرؤية كل العيوب في تاريخها ومسيرتها ورؤية كل المحاسن في تاريخ ومسيرة غيرها متهمة النفس أو الواقع أو التاريخ أو التراث ، ومن الواضح أن هذا الموقف سوف يحرمها من ميزة الرؤية الواضحة والصحيحة ويدفعها إلى الغرق أكثر فأكثر في أحوال التخلف والتبعية (17).

وباستعمال العقل والفكر يتم إنشاء الفاعلية الخلاقة، والابتعاد عن فكرة " نموذج فكري متكامل متماثل " القاضي برفض أكثر من اجتهد، وذلك بالإبقاء على "الأنا" وإلغاء "الآخر"، أو الإبقاء على منطق الآخر وإلغاء الأنا، وهذا يتنافى مع منطق الكون، إذ أن الاتفاق على فكر واحد جامع شامل في كل أمور الحياة ليس ضرورة، وهو ضد منطق الأشياء، فالاختلاف في الاجتهاد ظاهرة صحية ومطلوبة، كما أن التباين في الرأي ليس بالضرورة تعبيراً عن الضعف والتفرق، ولكن قد يكون مظهراً من مظاهر القوة.

رابعاً : الصراع المستقل

إن العالم المتخلف يعيش صراعات كبيرة ، نتجت عن عدم احترامه لسنن الكون التي لاتحابي أحداً، وهذا التناحر خلق فجوة تم استغلالها من طرف الآخر، ليصبح الوافد هو المقبول والمفضل واعتبار المحلي مبتوراً من منطلق "الوافد أفضل والمحلي أجزم ؟!" وبالتالي كان مصير مثل هذا المجتمع دمدمة الآخر عليه وأدى به الأمر إلى إهمال أفكاره الأصلية ، في حين تم استغلال واستلهم الغالب لتلك الأفكار وبلورتها في قالب معين ، فمثلاً نجد في الفكر الاقتصادي أن "ابن خلدون" تعرض لمضمون فكرة "الضريبة تقتل الضريبة " في القرن الرابع عشر في مقدمة كتابه " كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أخبار ملوك العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر" مبيناً أن الإسراف في الجباية مضر بالعمران، إذ يقول: " وإذا قلت الوزائع والوظائف على الرعايا نشطوا للعمل ورغبوا فيه، فيكثر الاعتماد ويتزايد محصول الاغتباط بقلة المغرم، وإذا كثر الاعتماد كثرت أعداد تلك الوظائف والوزائع ، فكثر الجباية التي هي جعلتها...فإذا جاء الملك العضوض والحضارة الداعية إلى الكيس ، وتخلق أهل الدولة بخلق التحذلق وكثرت عوائدهم وحاجاتهم بسبب ما انغمسوا فيه من النعيم والترف،

فيكثرون الوظائف والوزائع حينئذ على الرعايا والأكرة والفلاحين وسائر أهل المغارم ... فتذهب غبطة الرعايا في الاعتماد لذهاب الأمل من نفوسهم بقلّة النفع إذا قابل بين نفعه ومغارمه وبين ثمرته وفائدته فتقبض كثير من الأيدي عن الاعتماد جملةً فتقبض جملة الجباية حينئذ بنقصان تلك الوزائع منها، وربما يزيدون في مقدار الوظائف إذا رأوا ذلك النقص في الجباية ويحسبون جبراً لما نقص حتى تنتهي كل وظيفة ووزيعة إلى غاية ليس وراءها نفع ولا فائدة ... فلا تزال الجملة في نقصٍ ومقدار الوزائع والوظائف في زيادة لما يعتقدونه من جبر الجملة بها إلى أن ينتقص العمران بذهاب الآمال من الاعتماد ويعود وبإل ذلك على الدولة لأن فائدة الاعتماد عائدة إليها وإذا فهمت ذلك علمت أن أقوى الأسباب في الاعتماد تقليل مقدار الوظائف على المعتمدين ما أمكن فبذلك تنبسط النفوس إليه لشقتها بإدراك المنفعة فيه والله سبحانه وتعالى مالك الأمور كلها وبيده ملكوت كل شيء ⁽¹⁸⁾ وهذا المفهوم هو ما يطلق عليه اسم قانون "Laffer" في الكتابات الاقتصادية الحديثة ⁽¹⁹⁾، كما نجد كذلك "ابن خلدون" قد سبق غيره من التقليديين لفكرة نظرية القيمة في العمل؛ إذ يقول: "فاعلم أن ما يفيد الإنسان ويقتنيه من المتمولات إن كان من الصنائع فالمفاد المقتنى منه قيمة عمله، إذ ليس هناك إلا العمل... فقد تبين أن المفادات والمكتسبات كلها أو أكثرها إنما هي قيم الأعمال" ⁽²⁰⁾، ونفس الأمر ينطبق على المفكر والمؤرخ "تقي الدين المقريزي" (1364م-1442م) الذي نجده يبرز في كتابه الموسوم بـ: "إغاثة الأمة بكشف الغمة أو تاريخ المجاعات في مصر" (1404م) الأثر العظيم الذي تُحدثه النقود في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إذ يرى أن النقد يكون عامل اضطراب كما يمكن أن يكون عامل استقرار؛ فشكاية المجتمع المصري من المجاعات والضائقات الاقتصادية العنيفة والهزات الاجتماعية إنما يرجع لارتفاع في الأسعار نتيجة لكثرة النقد المتداول ورواج الفلوس النحاسية خاصة؛ "...ونحن الآن في أوائل سنة ثمان وثمانمائة، والأمر فيها من اختلاف النقود وقلّة ما يحتاج إليه، وسوء التدبير وفساد الرأي، في غاية لا مرمى وراءها عظيم البلاء وشنيع الأمر". ⁽²¹⁾، فقد حدث تلاعب بالنقد وضربت الفلوس بكثرة إلى درجة أن أصبحت هذه الأخيرة بمثابة النقد الراجح في التعامل؛ "... ودام ضرب الفلوس بها مدة أيامه، واتخذ بالأسكندرية دار ضرب لعمل الفلوس فكثرت الفلوس بأيدي الناس كثرة بالغة، وراجت رواجاً صارت من أجله هي النقد الغالب في البلد ". ⁽²²⁾

فالمقريزي لم ينكر في هذا الشأن عامل الندرة في ارتفاع الأسعار، بل أظهر أن ارتفاع الأسعار ليس دوماً نتيجة الندرة . قلة العرض وكثرة الطلب .. بل قد يحدث ارتفاعاً سعرياً عندما يزيد النقد المتداول كثيراً أو يتم التلاعب بكمية المعدن المغطى للنقد أو استبدال المعدن الثمين بمعدن رخيص ويعطى قيمة إسمية تغطي قيمته التجارية كثيراً، كما حدث بشأن الفلوس.

إن الزيادة في ضرب الفلوس التي تحمل قيمة إسمية تزيد كثيراً على قيمتها التجارية أدت إلى تضخم نقدي، فواقع الحال يخبر أن الإكثار من الورق النقدي ذي القيمة الاعتبارية يحدث تضخماً نقدياً إذ اللجوء إلى الإكثار من النقد مع ثبات الكمية السلعية على حالها أو تدهورها يؤدي إلى إيجاد قيم نقدية اصطناعية . ليس لها مقابل على مستوى السوق السلعي ؛ فطبيعياً سيعاد تقسيم هذه القيم النقدية الاصطناعية على كميات السلع المنتجة الموجودة مما يجعل سعر الوحدة من السلعة يزيد نقدياً، فتتدهور قيمة النقد (تدهور القدرة الشرائية) وترتفع أسعار السلع .

فهكذا نجد " بدر الدين السباعي " مقدماً " المقريزي " في "إغاثة الأمة بكشف الغمة " بقوله أن "المقريزي" انتبه إلى أثر النقد في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وأول من أرجع أسباب بعض الهزات الاقتصادية والمجاعات واضطراب الأسعار إلى عامل النقد، ومهما كانت الشوائب التي تنال من نظريته فلا شك أنه فتح باباً جديداً في الحياة الاقتصادية، وساهم في وضع أسس النظرية الكمية للنقود؛ التي أصبحت إحدى المتطابقات الحسابية الاقتصادية الأكثر شهرة ، والتي يعتمد عليها كثيراً في التحليل النقدي الحديث ، حيث تم إدخال عليها تحسينات وإضافات حتى انتهت إلى الشكل الذي صاغها عليه العالم "فيشر Fisher " عام 1911 معتبراً أن كل مبادلة اقتصادية تشتمل على بندين احدهما سلعي (عيني) والآخر نقدي، فإذا بقي الحجم السلعي (المعاملات) دون تغيير خلال فترتين شوهدت حركة صعودية في الأسعار، فحينئذ تكون الحركة ناتجة عن زيادة في حجم الكتلة النقدية (23).

فلو رمزنا إلى السعر بحرف (ع) وإلى النقد بحرف (ن) وكمية المعاملات بحرف (ك) وسرعة تداول النقد بالرمز (س) أمكن كتابة ما يلي :

$$ن . س = ك . ع$$

$$أي أن : ع = \frac{ن . س}{ن . س}$$

وبافتراضنا بقاء مستوى السلع على حاله (فرضية كلاسيكية) يظهر أن السعر يتأثر بالجانب النقدي مشكلاً معه علاقة طردية؛ أي أن زيادة الحجم النقدي تؤدي بالأسعار للارتفاع، كما يمكن أن تنخفض الأسعار بحدوث العكس. وقد أرجع المقريري الارتفاع الشديد في الأسعار إلى الزيادة الهائلة في كمية نقد الفلوس .

كما نجد المقريري يُقر في زمانه بالفكرة التي تسمى قانون غريشام " النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول " ، إذ يقول: "...كثرت الفلوس بأيدي الناس كثرة بالغة وراجت رواجاً صارت من أجله هي النقد الغالب في البلد ... فمات الظاهر وللناس ثلاثة نقود أكثرها الفلوس ، وهو النقد الرائج في الغالب ، والثاني الذهب وهو أقل وجداناً من الفلوس وأما الفضة فقلت حتى بطل التعامل بها لعزتها ... وعظم رواج الفلوس، وكثرت كثرة بالغة حتى صارت المبيعات وقيم الأعمال كلها تنسب إلى الفلوس خاصة " (24)، أي عندما أخذت الفلوس تكثر في التداول تراجعت الدراهم التي تعتبر نقداً جيداً بالنسبة إلى الفلوس، وطردت من التداول شيئاً فشيئاً؛ حتى راجت الفلوس وحلت في التداول محل النقود الأخرى. (25)

وهذا ما يدفع إلى اعتبار أن إهمال ونسيان المجتمع لذاته ولا ارتباطه الملحوظ بالوفاة والمستورد والإبقاء على الصراع المفتعل والمستغل من الآخر ييقان المجتمع في حالة تخلف لفترة لا بأس بها ، ولا يتم تجاوز هذه الحالة إلا باحترام نتيجة تجاوزه السنن الكونية واعترافه بالنعم المسخرة واستغلالها .

وفي هذا الشأن أجد ما أتى به "زكي نجيب محمود" في أحد فصول كتابه " هموم المثقفين " بعنوان " قواقع من ثمود " يليق للتعبير عن هذا الموقف (25) .
وسوف أسرد كلام الكاتب :

يقول الله تعالى : ﴿ فقال لهم رسول الله ناقة الله وسقياها فكذبوه فعقروها فدمدم عليهم ربهم بذنبهم فسواها فلا يخاف عقباها ﴾

ما ناقة الله ؟ وما سقياها ؟ ومن هم ثمود الذين قيل لهم هذا القول ؟ ومن رسول الله الذي قاله ؟ ولماذا كذبوه ؟ وما الذي فعلته ناقة الله بالقوم حتى ضاقت بها صدورهم فعقروها ؟...

لقد عرفت قبائل ثمود ببراعتها في فن النحت تنحت الصخر بيوتاً وتماثيل، وما شاعت لها موهبتها الفنية أن "تبدعه". فلما أرسل إليهم "صالح" عليه السلام كانت معجزته من جنس ما برعوا فيه - وهو الشأن في معجزات الأنبياء جميعاً - فانشقت الصخرة لتخرج لهم الناقة كاملة التكوين نابضة الحياة ، لم يلبثها أبوان ، ولم تتدرج في النماء ، فبهت القوم لما يرون ماثلاً أمام أبصارهم إنها " ناقة الله " .

وتريد ناقة الله أن تشرب كما يشرب سائر الأحياء، ويطلب لها رسول الله صالح عليه السلام بالسقيا، فلم يكن من جماعة ثمود إلا أن تشعر بالهزيمة ، وكان أقسى جوانب هزيمتهم هو شعورهم بالنكبة في موضوع اعتزازهم وفخرهم ، ألا وهو إخراج الكائنات المنحوتة من صم الجلاميد فأين يكون كل ما أخرجوه من تماثيل إذا قيس إلى هذه الآية المعجزة وهي تنبثق من جوف الصخور؟ لكن العزة قد أخذتهم بالاثم ، فكذبوا الرسول فيما تشهدده الأبصار ، وعقروا الناقة غيظاً . ﴿ قدمدم عليهم ربهم بذنبهم فسواها ﴾ .

وهكذا يواصل قوله : إن ناقة الله قد أصبحت توحى إليّ بمعنى التفوق عما هو سائد بين الناس وهكذا يظهر لي بأن مجتمعاتنا لا تزال تشتكي تواجد جماعة من ثمود بين ظهرانيتها وبهذا الفعل تم تهميش عدة مفكرين لتستقطبهم الثقافة الأخرى . ويعودون كسهم عكسية على ثقافتهم الأم والمستفيد هو الذي يعرف كيف يستغل هذه الفجوة . ولذلك يرى الكاتب بأن " ناقة الله وسقياها " هذا هو اللواء الذي يجب أن يرتفع فوق الرؤوس لنهتدي بضيائه ، بمعنى الدعوة إلى التفوق والامتنياز ثم رعاية ذلك التفوق وذلك الامتنياز بالغذاء الصالح حتى لا ينتكس .

خامساً : منابع التأثير والتأثر من خلال المعادلة العالمية

لكي تكون دراستنا لها شيء من الواقعية، يجدر بنا تحديد الدور الذي يتم أدائه في المعادلة العالمية الصعبة، وذلك بطرح التساؤل التالي: هل أن المجتمع موضوع الدراسة يلعب دور المتغير المستقل أم دور المتغير التابع ؟ هل المجتمع يخلق الفكرة، أم يستهلك الفكرة ؟ أي؛ هل المجتمع يخلق ثقافته ؟ أم أنه يعيش مستهلكاً لثقافة الآخر ؟ فمبدئياً نقول إن العولمة تزيل الحواجز الثقافية، وتخلق تدافعاً ثقافياً قد يفضي إلى حروب دينية، صراعات عرقية، أو الصراعات بين " أبناء العمومة الثقافية " (27). كما

نجد كذلك ثقافة الاستهلاك والاستعمال التي يروج لها الغرب عبر القنوات الفضائية وذلك باستعمالهم لتقنيات الإشهار والإعلام البيعي المختلفة بمختلف الوسائل، وبالتالي أمكن للغرب إسماع وإيصال منتجاته وعلاماته إلى أقصى نقاط العالم، في حين بقي المجتمع المغلوب على أمره لا يعرف ما هو موجود عنده بقدر ما يعرف عن وجبات ماكدونالد الأمريكية ومشروب الكوكا مثلاً ... الخ ؟!

كما نجد أن موجهو عملية العولمة يعملون بصفة أساسية على تحسين وسائل وأنظمة النقل والاتصال الدولية والابتكارات التكنولوجية الجديدة في مجال المعلومات للهيمنة على السوق الدولية للأفكار والخدمات، وهو ما يؤثر في أسلوب الحياة الاجتماعية والثقافية، إذ يلاحظ هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على حركة المرور والاتصالات الكونية في مجال المعلومات والأفكار؛ وهذا قد يكون له أثراً فعلياً في أدواق وحياة وتطلعات الأمم، وهذا تحد ثقافي بين (28).

الخاتمة :

بعد هذا العرض التحليلي ؛ نرى أن العولمة هي ظاهرة متعددة الجوانب (اقتصادية ، ثقافية ، اجتماعية،سياسية) ؛ ولا تمثل عقيدة أو مذهباً ، إذ تدور رحاها في ميدان تنافسي حكمه السوق، وعليه فالتساؤل لا يطرح فقط في البلدان المتخلفة من حيث الآثار والمكاسب، بل وكذلك نجد الأمر يورق كاهل الدول التي تسعى لترويج ثقافتها "الدول المتقدمة " .

إذ نجد " فلاوتسي الصيني " يقول : بالنسبة لنا نحن الصينيين، فإن الظاهرة التي يسميها الغربيون العولمة أو الكونية لا تعني شيئاً غير الأهمية المتنامية لآسيا في التجارة العالمية، وبالمحصلة تؤكد وضعها المركزي في قلب العلاقات الدولية . أما "هاماثانويورو " الياباني فيقول : من جانبنا نحن اليابانيين لاتهمنا كثيراً مشكلة العولمة، فلدينا اقتصاد كوني هو في القلب من الاقتصاد العالمي، وهو توجه يتنامي بمرور الأعوام، وبالأحرى فإن مشكلتنا هي في معرفة أين سيكون مركز هذا الاقتصاد ... هل سيكون على سواحل الصين أم في اليابان ؟ .

وعليه فأقول بأن التساؤل الدائر حول: هل يتم رفض العولمة أو قبولها ؟ هو تساؤل يحمل درجة من السذاجة؛ بقدر ما يحمل أيضاً من مخلفات الكسل الفكري الشيء الكثير . فالفرد أو المجتمع حتى وإن تمكن في التصرف في المتغيرات الداخلية، فإن المتغيرات الخارجية يكون التصرف فيها صعباً .

وما نخلص إليه هو :

- ضرورة إفساح المجال للعقل والطاقت المفكرة المحصنة المواجهة للصراع الثقافي إذ أنه في ظل الوضع العالمي الحالي الذي يُظهر أن العالم يسير أعرجاً _ على قدم واحدة_ يجعل التفكير في البحث عن القدم الأخرى وإعادتها لتحقيق حركة متوازنة أمراً ضرورياً ومهماً.

فهلأ عرفنا وعرفنا بالذات، وحددنا مجال تعريفها؛ بإجابة منهجية على التساؤل الأساسي للذات المفضي للتعريف بـ "الأنا"، لعل هذه الإجابة تمكن من رسم منحني التقدم والازدهار والابتعاد عن النماذج والأساليب العرجاء، وبذلك تكون العولمة تحدٍ إيجابي يدفع بالذات للعودة لنفسها والتعرف على كنهها وموروثها الثقافي والحضاري والعلمي الذي يعد عماد كل تقدم وكل تخطيط للخروج من التخلف للازدهار والرقى .

- إن ظاهرة العولمة قد لا تسعى إلى إلغاء الاختيار بقدر ما تعد مدعاة للاختيار والبحث عن الأفضل، وعليه فقد تكون فرصة لتشخيص الذات، وتغيير اتجاه أصبع السبابة نحو الذات؛ إذ أنه بالأسباب والشروط والدعائم القوية المرتبطة بالتفوق ، يتحقق التفوق ، وهذا وفق قوانين طبيعية وكونية لا تخالف المنطق والعقل ، وعليه فاتجاه العولمة كما نراه اليوم يمكن اعتبار تشكيله وتكونه ناتج عن تكاسل طرف من جهة، واليقظة الدائمة للطرف الآخر .

الهوامش :

- (1) منظمة العمل العربية ، مكتب العمل العربي ، العولمة و آثارها الاجتماعية، الدورة الخامسة والعشرون ، الأقصى مارس 1998، ص ص: 161-162 .
- (2) منظمة العمل العربية ، نفس المرجع ،ص: 162 .
- (3) مالك بن بني ، مشكلة الثقافة ، دمشق ، دار الفكر ، الطبعة الرابعة، 1984، ص:50 .
- (4) مالك بن بني ، نفس المرجع ، ص : 101 .
- (5) فتحي الدبريني : التربية الإسلامية، ص: 120، نقلاً عن: حسن رمضان فحلة، مقومات الحضارة الإنسانية في الإسلام عين مليلة (الجزائر)، دار الهدى، الطبعة 1989، ص:14.
- (6) حسن رمضان فحلة ، مرجع سابق ، ص ص : 14 - 15 .
- (7) مالك بن بني ، مرجع سابق ،ص ص : 73- 74 .
- (8) مالك بن بني ، نفس المرجع ،ص ص : 135 - 138 .
- (9) أنور الجندي ، التراث ، جامعة قسنطينة ، منشورات مكتب الطلبة، 1985، ص: 19 .
- (10) فهمي جدعان ، نظرية التراث ، العربي ، العدد 313 ، ديسمبر 1984، ص ص : 72- 77 .
- (11) أنور الجندي ، مرجع سابق ، ص: 26
- (12) منظمة العمل العربية ، مرجع سابق ،ص ص: 17 - 18.
- (13) بن عبد الفتاح دحمان، تساؤلات أفرزتها العولمة ، مجلة العربي، العدد 527 ، أكتوبر 2002 ، ص ص : 22 - 23 .
- (14) منظمة العمل العربية ، نفس المرجع ، ص ص: 18 - 19 .
- (15) أنور الجندي ، مرجع سابق ، ص ص: 19 - 20 .
- (16) فهمي جدعان، التراث بين الإحياء و الاستلهام، العربي، العدد 318، مايو 1985، ص ص: 25 28 .
- (17) برهان غليون ، اغتيال العقل، ص: 65.

- (18) ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، دار القلم ، بيروت لبنان ، 1409 هـ -
1989 م الطبعة السابعة ، ص : 279 - 280
- (19) Lionel Stoleru, L'Ambition Internationale, Paris,
Editions du seuil, Octobre 1987, P : 32.
- (20) ابن خلدون ، نفس المرجع .
- (21) تقي الدين أحمد بن علي المقرئ، إغاثة الأمة بكشف الغمة أو تاريخ
المجاعات في مصر ، دار ابن الوليد ، ص : 43 .
- (22) تقي الدين أحمد بن علي المقرئ ، نفس المرجع ، ص : 71 .
- (23) & Alain Geldan, Dictionnaire économique et Social, (Paris, Hatier) PP : 278-279. Janine Brémont
- (24) تقي الدين أحمد بن علي المقرئ ، مرجع سابق ، ص : 71 - 72 .
- (25) تقي الدين أحمد بن علي المقرئ ، نفس المرجع ، ص : ع - خ .
- (26) زكي نجيب محمود ، هموم المثقفين ، دار الشروق ، ط 01، 1981، ص
ص : 134-138 .
- (27) دافيد روثكوبف ، ترجمة أحمد خضر ، الثقافة العالمية، في مدح الإمبريالية
الثقافية العدد 85، نوفمبر/ ديسمبر 1997، ص : 27 .
- (28) دافيد روثكوبف ، مرجع سابق، ص : 30 .